

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٤٠

الاثنين، ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

|          |  |                       |
|----------|--|-----------------------|
| الرئيس:  | السيد تشوركين                                      | (الاتحاد الروسي)      |
| الأعضاء: | أذربيجان   | السيد مهديف           |
|          | الأرجنتين  | السيدة بير سيفال      |
|          | أستراليا   | السيد كوينلان         |
|          | باكستان  | السيد ترار            |
|          | توغو   | السيد أفاندي          |
|          | جمهورية كوريا                                      | السيد كيم سوك         |
|          | رواندا   | السيد غاسانا          |
|          | الصين  | السيد وانغ من         |
|          | غواتيمالا  | السيد روسينتال        |
|          | فرنسا  | السيد أرو             |
|          | لكسمبرغ  | السيدة لو كاس         |
|          | المغرب   | السيد بوشعرة          |
|          | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير مارك لايل غرانت |
|          | الولايات المتحدة الأمريكية                         | السيدة ديكارلو        |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

### الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد سيرى.

السيد سيرى (تكلم بالإنكليزية): بينما تواجه شعوب الشرق الأوسط فترة من التحديات والاضطرابات الاستثنائية، لا تزال الأمم المتحدة تولى أولوية قصوى لوضع الأساس اللازم لعملية سلام ذات مصداقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد أتاحت زيارة الرئيس أوباما إلى المنطقة في الأسبوع الماضي فرصة هامة لتنشيط الجهود صوب الحل القائم على وجود دولتين. وعقد الرئيس أوباما اجتماعات مع قادة الجانبين. كما زار صاحب الجلالة الملك عبد الله، عاهل الأردن، الذي قام بدور محوري في ما أتخذ مؤخرا من مبادرات للحوار. وفي إطار متابعة مباشرة لهذه الزيارة، التقى وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد جون كيري، بالرئيس عباس في عمان ثم عاد إلى القدس ليتلقى برئيس الوزراء نتانياهو.

إن الأمم المتحدة ترحب باستمرار التزام الولايات المتحدة بعملية السلام، ونقدر ما أعرب عنه الرئيس أوباما من إعادة التأكيد بصورة قوية على حل الدولتين، وفقا لما هو ضروري وعادل وممكن، وذلك في خطابه يوم ٢١ آذار/مارس، الذي

دعا فيه إلى إنشاء فلسطين مستقلة وقابلة للبقاء، مشددا في الوقت ذاته على حق الإسرائيليين في الإصرار على حماية أمنهم. كما ذكر رئيس الولايات المتحدة بما سبق أن اقترحه من مبادئ متعلقة بالأرض والأمن، يؤمن أنها يمكن أن تكون أساسا للمحادثات، داعيا الدول العربية إلى اتخاذ خطوات صوب تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وفي ٢٢ آذار/مارس، وفي تطور هام ذي صلة ييشر بالخير فيما يتعلق بالاستقرار في المنطقة، رحب الأمين العام بالأبناء المتعلقة باتفاق حكومي إسرائيل وتركيا على تطبيع علاقاتهما، معربا عن تقديره لدور رئيس الولايات المتحدة في التوصل إلى تلك النتيجة الإيجابية.

في ١٨ آذار/مارس، وافق الكنيست على تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة. وقد ذكر الأمين العام في رسالة التهنئة التي بعث بها إلى رئيس الوزراء نتانياهو أنه يعول على التزامه بجل الدولتين، وأعرب عن الرأي القائل بأن من الأهمية بمكان أن تتحقق نتائج ملموسة هذا العام، من شأنها أن تعزز أمن إسرائيل، فضلا عن تعزيز مكانتها بصورة دائمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، علاوة على الوفاء بالتطلعات المشروعة للفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وتوفر لها مقومات البقاء.

وقد كرر كل من رئيس الوزراء نتانياهو والرئيس عباس التزامهما بجل الدولتين بوصفه الأفق الوحيد والأساسي لمستقبل الإسرائيليين والفلسطينيين معا، دون إنكار اختلافهما في الشروط والكيفية التي يمكن بها تحقيق ذلك. ويتعين علينا، نحن في الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، مساعدتهما على تجاوز تلك الخلافات. ولا يزال هناك الكثير من العمل في انتظارنا. وينبغي ألا نقلل من شأن الصعوبات، دون أن نقلل في الوقت ذاته من وجود إمكانية حقيقية للتغلب عليها. وقد آن لنا جميعا أن نعمل معا وأن نتضافر جهودنا في تقديم الدعم إلى مبادرة دولية جادة، بما في ذلك عبر تنشيط المجموعة الرباعية التي

واستمرت التوترات أيضا في القدس الشرقية، ووقعت اشتباكات متعددة في مجمع جبل الهيكل/الحرم الشريف، بما في ذلك تلك التي وقعت في ٣ و ٦ آذار/مارس، وتكرر حدوثها مرة أخرى في ٨ آذار/مارس على إثر دخول العشرات من أفراد الشرطة الإسرائيلية وإطلاقهم قنابل يدوية صاعقة على حشد من الفلسطينيين كانوا يرمون الحجارة وقنابل المولوتوف. وقد شدد الأمين العام على أهمية أن تظل الاحتجاجات خالية من العنف تماما، وأن يحترم الاحتجاج السلمي احتراما كاملا.

واستمر العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين أيضا، وأسفر عن إصابة ستة منهم. وفي ١٢ آذار/مارس، توفي رجل فلسطيني متأثرا بجراحه بعد تعرضه للدهس من إحدى مركبات المستوطنين بالقرب من سلفيت في ٩ آذار/مارس. وأسفرت هجمات المستوطنين على بساتين الفلسطينيين عن إلحاق أضرار بما يربو على ٥٩٠ شجرة في حين أدى رشق المركبات الفلسطينية بالحجارة في الضفة الغربية إلى أضرار مادية. وأوقفت قوات الأمن الإسرائيلية ما مجموعه تسعة مستوطنين مشتبه في ضلوعهم في الاعتداء على الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وأبلغت المصادر الأمنية الإسرائيلية أيضا عن زيادة في الرشق بالحجارة، بما في ذلك على المستوطنين، وأسفرت عن إصابة ما مجموعه ١٠ أشخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت الهجمات الفلسطينية على المستوطنين إطلاق رصاص مشتبه به في ١٨ آذار/مارس أدى إلى إصابة أحد المستوطنين. وأوقفت قوات الأمن الفلسطينية مشتبه به في ذلك الحادث في ٢٠ آذار/مارس. وأبلغ عن أن إلقاء الحجارة وقنابل المولوتوف على المركبات الإسرائيلية في الضفة الغربية قد أسفر عن حادث طريق في ١٤ آذار/مارس وإصابة ستة مستوطنين، بمن فيهم تعرض طفل في الثالثة من عمره لإصابة خطيرة. وتسببت هجمات مماثلة وقعت في ٦ و ١١ و ١٥ آذار/مارس في إصابات طفيفة لستة إسرائيليين.

تعمل بشكل أوسع مع الشركاء العرب والشركاء الإقليميين الأساسيين، فضلا عن غيرهم من أصحاب المصلحة.

وتتيح الجهود المبذولة حاليا الفرصة لبداية جديدة ولتجديد الزخم من أجل إحراز تقدم سياسي جاد. وهنا تكمن الفرصة، غير أنه يساورنا القلق إزاء إمكانية زوالها إذا لم يتم التصدي للحالة الميدانية المضطربة على وجه السرعة وفي الوقت نفسه. وينبغي لكلا الطرفين أن يتخذا خطوات بناء ويعملا من أجل عكس تلك الاتجاهات السلبية. ونوه في ذلك السياق، إلى عدم وجود إعلانات عن إنشاء مستوطنات جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى جانب هدم ثلاثة هياكل بناء في مواقع استيطانية في ١٨ آذار/مارس. وقد سجل في الفترة نفسها أيضا عدد أقل من الغارات التي شنتها قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك في المنطقة (ألف)، فضلا عن الانخفاض في عمليات هدم المباني الفلسطينية.

ولا يزال موقف الأمم المتحدة واضحا وثابتا إزاء جميع المسائل المذكورة أعلاه. ونأمل الآن أن ترسخ تلك المؤشرات الأولية على انعكاس اتجاه تلك التدابير السلبية في الميدان، وأن يؤدي ذلك إلى هبة بيئة مؤاتية لتشكيل عملية سياسية ملموسة.

ولا بد من القول بوجه عام أن مستويات العنف لا تزال مرتفعة. فقد وقعت العديد من الاشتباكات أثناء الاحتجاجات، بما في ذلك، التضامن مع الأسرى الفلسطينيين، أسفرت عن مقتل فلسطيني واحد. ولا يزال استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للرصاص المطاطي يسبب إصابات أعداد كبيرة من الفلسطينيين، بما فيها مقتل رجل يبلغ من العمر ٢٣ عاما في الآونة الأخيرة متأثرا بجراح جراء إصابته في رأسه برصاص مطاطي في ٢٢ شباط/فبراير. وتوفي فلسطيني ثالث في ١٥ آذار/مارس بعد أن اخترقت سيارة الأجرة التي كان يقودها قبلة غاز مسيل للدموع أطلقتها عليه قوات الأمن الإسرائيلية في وقت سابق في القدس الشرقية. كما أصيب ١٣ جنديا إسرائيليا.

المعترف به للتقدم المحرز في خطة بناء الدولة الفلسطينية على نطاق واسع، واستمرار الجمود في العملية السياسية. وأعربت عن قلقي إزاء إمكانية تآكل الإنجازات التي تحققت في مجال بناء الدولة، نظرا لتدهور الحالة الميدانية، والاتجاهات السلبية على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، علاوة على الحالة المالية المزرية للسلطة الفلسطينية. وقد تشاطر المشاركون في الاجتماع تلك الشواغل على نطاق واسع.

وتشدد لجنة الاتصال على أهمية تحويل إسرائيل الإيرادات الفلسطينية إلى السلطة الفلسطينية في الوقت المناسب وبطريقة شفافة ويمكن التنبؤ بها، وأن تواصل السلطة الفلسطينية العمل على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك احتواء الأزمة المالية، فضلا عن التزام الجهات المانحة بتقديم المساعدة الكافية وبطريقة يمكن التنبؤ بها. وكان الشعور العام في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة أن من الوهم أن نتصور إمكانية الحفاظ على الحالة الراهنة إلى ما لا نهاية. وعليه، فإن البديل عن إحراز التقدم هو الانتكاس، وأنه يجب استعادة الأفق السياسي دون تأخير.

وفيما يتعلق بالتطورات الأخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما يعلم المجلس، فقد قدم الأمين العام تقريره إلى الجمعية العامة عن الحالة في فلسطين (A/67/738) الذي استعرض فيه التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وأود أيضا أن أبرز الأنشطة التي اضطلعت بها منظمات المرأة الفلسطينية وحقوق الإنسان في الضفة الغربية وفي غزة احتفالا بمناسبة اليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس. فقد دعت العديد من الأحداث إلى الاهتمام بحالة المرأة الفلسطينية ومطالبها، بما في ذلك إنهاء الاحتلال وتحقيق إقامة الدولة الفلسطينية كاملة. وللأسف، فقد تعيّن على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء حالة الأسرى الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل، التي ندرك أنها كانت موضوعا للمناقشة خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت هذا الأسبوع. وقد وافق أحد المضربين عن الطعام لفترة طويلة على وقف إضرابه مقابل إطلاق سراحه وترحيله إلى غزة من قبل السلطات الإسرائيلية في ١٧ آذار/مارس، في حين لا يزال يواصل خمسة آخرون من الأسرى الإضراب عن الطعام، وأبلغ أن حالة أحدهم باتت خطيرة ومهددة لحياته. وفي غضون ذلك فقد تواصلت الأنشطة المتعلقة بدعم الأسرى والتضامن معهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك تنظيم مظاهرة أمام مكاتب الأمم المتحدة في رام الله في ١٦ آذار/مارس، وقدمت خلالها رسالة من ذوي الأسرى وأحيلت إلى الأمين العام. وتكرر الأمم المتحدة الدعوة إلى تقديم المحتجزين لإجراءات إدارية دون توجيه التهم إليهم إلى المحاكمة - عقب توجيه تهم محددة إليهم - مع توفير ضمانات قضائية لهم وفقا للمعايير الدولية، أو أن يفرج عنهم بسرعة. ونذكر أيضا بأهمية الالتزام التام من جميع الأطراف باتفاق ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢.

لقد واصلت قوات الأمن الفلسطينية العمل على الحفاظ على القانون والنظام العام في الضفة الغربية، بالتنسيق مع قوات الأمن الإسرائيلية، فضلا عن تلقي التدريب والمعدات والدعم من قبل الشركاء الدوليين.

وقد عدت توا من بروكسل، حيث اجتمعت لجنة الاتصال المخصصة المعنية بتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين في ١٩ آذار/مارس. وبعد مضي عامين على صدور التقييم الإيجابي للجهات المانحة بشأن استعداد الدولة، وفقا لمؤسسات السلطة الفلسطينية التي تمت دراستها - على أساس التقارير الواردة من الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي - فقد أبرزت مرة أخرى في التقرير الذي قدمته إلى لجنة الاتصال باسم الأمم المتحدة، تزايد الشقة الفاصلة بين النجاح

لم يحرز أي تقدم في جهود المصالحة الفلسطينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم تعقد أي اجتماعات بين الجانبين. وأعلنت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية أن سجل الناخبين المستكمل، شاملاً الناخبين من غزة، سيكون متاحاً في ١٠ نيسان/أبريل، وذلك على الرغم من أن السلطات الإسرائيلية لم تأذن بنقل استمارات التسجيل من غزة إلى رام الله.

ما فتئت الحالة في الجمهورية العربية السورية تتدهور منذ أن استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية قدمها وكيل الأمين العام السيد فيلتمان الشهر الماضي (انظر S/PV.6926) ووكيلة الأمين العام أموس، والمفوض السامي غوتيريس، والممثلة الخاصة بانغورا. إن سعي الطرفين بدأ إلى تحقيق انتصار عسكري، وتعمدهما تجاهل حياة المدنيين وحمايتهم أمر يثير القلق العميق لدى الأمم المتحدة. والإفلات من العقاب على أشده، في ظل اتساع نطاق المعاناة الإنسانية والدمار.

وكما قال الأمين العام مرارا وتكرارا، فإن احتمالات التوصل إلى حل سياسي في سوريا ستظل ضئيلة ما لم تنبذ الأطراف العنف وتلتزم، بدلاً من ذلك، بالتوصل إلى حل سياسي. ولم يتحقق حتى الآن أي شيء ملموس من الإشارات المحدودة الصادرة عن الأطراف بشأن إمكانية بدء الحوار. انتخب تحالف المعارضة رئيس وزراء مؤقتاً، وسيشارك التحالف في مؤتمر القمة المقبل لجامعة الدول العربية في الدوحة.

من الضروري، لكي تتحقق التسوية السياسية، أن يتخذ المجتمع الدولي موقفاً توافيقياً، ولا بد لمجلس الأمن من موقف موحد. ويعمل الممثل الخاص الإبراهيمي بلا كلل من أجل بلوغ ذلك الهدف. وهو يعول على الدعم الموحد والكبير من جانب المجلس لجهوده.

وفي الوقت نفسه، فإن الأمم المتحدة تبذل قصارى جهدها للتصدي للعواقب الإنسانية المأساوية للصراع التي ما فتئت تتفاقم

- خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أيضا - إلغاء ماراثون غزة السنوي لأن سلطات الأمر الواقع لم تسمح بمشاركة المرأة.

وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير في غزة انتكاسة خطيرة في تنفيذ وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه عن طريق الوساطة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. ففي ٢١ آذار/مارس أطلقت صواريخ من غزة على إسرائيل للمرة الثانية منذ وقف إطلاق النار. وفي رد فعل منها على تلك الهجمات ألغت إسرائيل زيادة حدود صيد الأسماك وأعادتها إلى ثلاثة أميال بحرية، علاوة على تشديد القيود المفروضة على سفر الفلسطينيين من غزة وإليها. وأغلقت إسرائيل أيضا معبر كريم شالوم، وبذلك فقد توقف تنقل البضائع من غزة وإليها للمرة الثانية بعد إغلاقه في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس عقب إطلاق الصواريخ في المرة السابقة.

وقد أدانت الأمم المتحدة إطلاق تلك الصواريخ، تماشيا مع موقفنا الثابت الذي يرى أن إطلاق الصواريخ على مناطق المدنيين أمر غير مقبول على الإطلاق. وعملنا في الوقت ذاته على حث إسرائيل على مواصلة ضبط النفس. ويجب أن يكون واضحا جدا بالنسبة للطرفين في التفاهم الذي تم التوصل إليه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر أن مواصلة الامتثال الكامل لجميع أحكام ذلك التفاهم مطلوب من الجميع من أجل ترسيخ الهدوء ومنع تهريب الأسلحة إلى غزة، والاقتراب من رفع الحصار المفروض، فضلا عن إتاحة الفرصة اللازمة للتنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وستواصل الأمم المتحدة دعم الجهود المهمة التي تبذلها مصر لاستعادة الهدوء وتوطيده.

قامت القوات الإسرائيلية بخمس غارات على غزة، وأصابت نيرانها ما مجموعه ستة من المدنيين الفلسطينيين بجراح وهم يحاولون، في معظم الحالات، الاقتراب من السياج الحدودي.

الإسرائيلية بإطلاق القذائف نحو المنطقة المحدودة السلاح. ولا زالت القوة تتواصل مع الطرفين من أجل الاستيثاق من الحقائق. وستحيط إدارة عمليات حفظ السلام المجلس علماً بتفاصيل الوضع في الجولان غداً، بما في ذلك الحادث الأخير.

في لبنان، أُلقت استقالة رئيس الوزراء ميقاتي في ٢٢ آذار/مارس بمزيد من الشك على العملية السياسية، في وقت تزداد فيه التوترات في أنحاء البلد، لا سيما في طرابلس. لقد دعا الأمين العام جميع الأطراف في لبنان إلى البقاء موحدة خلف قيادة الرئيس سليمان؛ والعمل مع مؤسسات الدولة من أجل المحافظة على الهدوء والاستقرار؛ واحترام سياسة لبنان القائمة على النأي بالنفس، بما يتسق مع إعلان بعداء؛ ودعم دور القوات المسلحة اللبنانية في الحفاظ على الوحدة الوطنية والسيادة والأمن.

وأود أن أشير إلى أنه قبل عشرة أيام فقط، بعد الإحاطة الإعلامية التي قدمها المنسق الخاص للأمين العام في لبنان في ١٤ آذار/مارس، أقر المجلس بوضوح بمشاشة الحالة في لبنان، وأعرب عن بالغ القلق إزاء تأثير الأزمة السورية على استقرار البلد. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت الشواغل الأمنية تزايد.

أولاً، في ١٧ آذار/مارس، وقع اعتداء على أربعة من العلماء السنة في بيروت. أدين الهجمات على نطاق واسع، وانتشرت القوات المسلحة اللبنانية لاحتواء التوترات التي تلت ذلك. في مدينة طرابلس في الشمال، نشر الجيش اللبناني قواته بهدف احتواء الاشتباكات التي تجددت منذ ٢٠ آذار/مارس، وأدت، حتى يوم أمس، إلى مقتل تسعة أشخاص، من بينهم أحد الجنود اللبنانيين.

ثانياً، في ١٨ آذار/مارس، أفادت التقارير بأن المروحيات السورية دخلت المجال الجوي اللبناني وأطلقت القذائف على موقعين قريبين من بلدة عرسال الواقعة على الحدود الشمالية الشرقية. ولم تقع أي خسائر. وأعرب الأمين العام عن قلقه الشديد

كل يوم. فهناك ما يقرب من ١,٢ مليون لاجئ من سوريا يبحثون عن الأمان في البلدان المجاورة. ونعرب عن امتناننا للضيافة السخية التي توفرها لهؤلاء اللاجئين الحكومات الإقليمية على الرغم مما تواجهه من عبء متزايد على كاهل اقتصاداتها.

وما برح تمويل جهودنا الإنسانية يشكل تحدياً. فلأسف، لم يصل حتى الآن إلا ٢٠ في المائة من ما تعهد به المشاركون في مؤتمر إعلان التبرعات المعقود في الكويت في ٣٠ كانون الثاني/يناير. وما زلنا ندعو إلى ترجمة تلك التعهدات إلى التزامات حقيقية في أقرب وقت ممكن.

في الأسبوع الماضي، أعلن الأمين العام قراره إجراء تحقيق في ما زعم من استخدام للأسلحة الكيميائية في سوريا. وقد جاء قراره بناء على طلب من الحكومة السورية، سرعان ما أعقبه طلبان من حكومتي فرنسا والمملكة المتحدة. وهو يرى أنه ينبغي حمل جميع الادعاءات على محمل الجد. استجاب الأمين العام على وجه السرعة للحكومات المعنية، فأبلغهم رسمياً بقراره، وسعى إلى الحصول على معلومات إضافية تتعلق بتيسير التحقيق في الحوادث المبلغ عنها. كما بعث برسالة إلى رئيس مجلس الأمن. وظل على اتصال وثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة الصحة العالمية. وقد أكدت المنظمتان للأمين العام كامل دعمهما. وقريباً، ستصاغ اختصاصات البعثة في صورتها النهائية.

لقد أثرت الحالة المتدهورة في سوريا تأثيراً كبيراً على منطقة عمل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، إذ زادت كثافة الاشتباكات بين القوات الحكومية وقوات المعارضة في الأيام الأخيرة. ومن شأن استمرار الأنشطة العسكرية في المنطقة الفاصلة أن يؤدي إلى تصعيد الحالة بين إسرائيل وسوريا، ويعرض للخطر وقف إطلاق النار بين البلدين. وبالأمر، وقع حادث مثير للقلق في ذلك الصدد، إذ وصلت نيران الرشاشات الثقيلة على الجانب برافو إلى خط وقف إطلاق النار، فردت القوات

الديمقراطية. ومثلما دعا إلى ذلك المجلس، يظل من المهم، من أجل استمرار الاستقرار في لبنان، أن تحرز جميع الأطراف تقدماً سريعاً في ضمان إجراء الانتخابات البرلمانية على أساس توافقي في الإطار القانوني والدستوري.

أود بأن أختتم بياني. لدينا الآن فرصة كبيرة لوضع مبادرة سياسية جادة وجوهرية لتحقيق حل الدولتين التفاوضي الذي نصبو إليه جميعاً، ومن شأنه أن يخدم، على أفضل وجه مصالح وحقوق وتطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. الشهور المقبلة لن تكون سهلة. على كلا الجانبين أن يبدأ الآن الإرادة السياسية وأن يصمما على إحراز التقدم، ولا بد من أن يعمل المجتمع الدولي، بما في ذلك دول المنطقة، عملاً منسقاً لدعم جهودهما. الأمم المتحدة ملتزمة بأداء دورها في تهيئة الظروف للعودة إلى مفاوضات مجدية في الفترة المقبلة.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): أشكر السيد سيري على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إزاء الضربات، التي أداها الرئيس سليمان واعتبرها انتهاكاً غير مقبول للسيادة اللبنانية. وأنكرت الحكومة السورية مسؤوليتها. في ٢١ آذار/مارس، كانت هناك أنباء جديدة عن قيام طائرة عمودية سورية بإطلاق قذيفة وقعت في المنطقة نفسها. وفي ٢٠ آذار/مارس، وردت تقارير عن سقوط مقذوفات سورية على مشارف القصر في منطقة الحرمل شمال شرقي لبنان.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) وعلى طول الخط الأزرق مستقرة عموماً، إلا أن الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني استمرت بوتيرة مرتفعة. بلغ مجموع قوام وجود الجيش اللبناني في منطقة عمليات اليونيفيل الآن ما يقرب من اللوئين، في أعقاب عمليات نقل جديدة إلى خارج المنطقة للتصدي للتحديات الأمنية في أماكن أخرى.

وفي هذا السياق، من المتوقع أن تبدأ هذا الأسبوع مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة. ويحث الأمين العام جميع الأطراف المعنية على الانخراط بشكل إيجابي مع الرئيس للتوصل إلى اتفاق على سبيل المضي قدماً من خلال الحوار، وفقاً للمتطلبات الدستورية اللبنانية، والاحترام الكامل للعملية